



تاريخ: ٢٠١٠/٩/٢٠

١٢٥٨٢٠٧٢٥

العدد:

إلى / الوزارات كافة / أقسام العقود  
الجهات غير المرتبطة بوزارة / أقسام العقود  
المحافظات كافة / أقسام العقود

م / تسهيل إجراءات فتح الاعتماد المستندي

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها ...  
برفقة كرايبدأ دعم وم الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء أم رقم  
(ش.ز. ١٠٠٠ / أقسام / ٢٥١٤٩٠) في ٢٠١٠/٧/١٥ والمتعلق بالسرد شرح أعضاء لاتخاذ مايلزم  
بشأن الموضوع .

...مع التقدير .

  
د. مهدي محسن الحلق  
وكيل الوزارة  
٢٠١٠/٨/٦

نسخة هذه إلى

- مكتب المفتش العام / للتفضل بالاطلاع... مع التقدير .
- أجهزة وسراكر وبنابر الوزارة كافة / للاطلاع و العمل بموجبه... مع التقدير .

عدد ١٢٧ امراء





Ministry of Planning  
Iraq

قرار

مجلس الوزراء

رقم ( ٢٥٩ ) لسنة ٢٠١٠

قرار مجلس الوزراء بجلسته العاشرة والعشرون الاستثنائية، المتقدمة بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣، الموافقة على ما يأتي :-  
تعديل قرار مجلس الوزراء رقم ( ١١٠ ) لسنة ٢٠٠٩، وفق المقترحات والتفكير المطلوب إجرائها والولادة في مكررة دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذات العدد : ( د.د/٣/٤٦٢ ) والمؤرخة في ٢٠١٠/٦/١٥، وبإضافة على ما تم طرحه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٦/٧، والمتعلقة بموضوع تسهيل إجراءات فتح الاعتماد المستندي، وكما يأتي :-

١. إلغاء الحذفة الخاصة بمخاطبة وزارة التخطيط لتدقيق إجراءات التعقد بالتنمية للاعتمادات المصنوية على الموازنة الاستثمارية بهدف تحويلها إلى وزارة المالية، وتحمل جهة التعقد مسؤولية صيغة إجراءات التعقد .

٢. قيام وزارة المالية بالاسراع في تحريك التخصيصات المالية وإعلام الجهات ذات العلاقة مثل البنك المركزي العراقي والمصرف العراقي للتجارة ؛ لغرض اتخاذ ما يلزم لفتح الاعتماد وكان فترة لاتعدى ( ٤٨ ) ساعة من تاريخ استلامها الفعلي، وتحمل جهات التعقد مسؤولية تدقيق العقد وصياغته وفق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ( ١ ) لسنة ٢٠٠٨ .

٣. قيام لجنة الشؤون الاقتصادية ووزارة التجارة والبنك المركزي العراقي والمصرف العراقي للتجارة بوضع آلية لفتح الاعتمادات الممنونة التي تقل مبالغها عن ( ٤.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار ( اربعة ملايين دولار ) مباشرة إلى المصارف الاقليمية الخاصة دون المرور بالمصرف العراقي للتجارة .



٤. التأكيد على جهات التعاقد صياغة العقود وبشروط تعاقد رميئة وخصوصاً شروط الدفع وتقديم الكفالات ، والتي تنعكس في شروط الاعتماد وتسديد المستحقات ، حيث يظهر في كثير من الأحيان أن بعض هذه الشروط تخالف الاعراف الدولية في تاول الاعتمادات المستندية .
٥. توحى الدقة في عملية إتمام استمارات فتح الاعتمادات تجبياً للاخطاء التي ترافق فتح الاعتمادات وتبليغها الى البنوك المرسله ، وما يتبعه من مرور وقت طويل لإجراء التعديلات على هذه الاعتمادات وقبولها من البنوك المرسله والمجهزين .
٦. لمتابعة استشارة المصرف العراقي للتجارة حول الطرق المناسبة لتسديد مستحقات المجهزين والامور المالية الاخرى قبل توقيع العقود ( خصوصاً عقود المشاريع المهمة ) مما يسوئ من عملية تنفيذها بشكل قاعلي وتجاوز المشكلات التي من الممكن ان تظهر لاحقاً ، ومما ينعكس ايجاباً في اصدار وتفعيل الاعتمادات المستندية والكفالات .
٧. قيام المصرف العراقي للتجارة بالاسراع في عملية التحقق من موضع شمول المجهزين والمقاولين والبنوك بقانون حصيل الاموال ومخافحة الارشاب .
٨. قيام المصرف العراقي للتجارة باعتماد اسماء وعناوين المصارف التي يتعامل معها كشبكة مراسلين ، لغرض تمكين جهات التعاقد من اعتمادها ابتداءً عند الطلب من المجهزين والمتعهدين بحسبة المصرف المرسل .
٩. تكثيف الجهود لاقامة دورات تدريبية متخصصة وبشكل دوري من قبل المصرف العراقي للتجارة ، ويقدم خطة سنوية بهذا الجانب -



Republic of Iraq  
General Secretariat for the Council of Ministers

سواء داخل أو خارج العراق للعائدين في مجالات العقود من  
الموظفين المنحصرين بمتابعة إجراءات التعاقد وفتح الاعتمادات  
المستدبة مع عدم إواز نقل المتدربين خارج نطاق العمل الذي  
أدخلوا دورات تدريبية من أجله ، وتتمثل جهات التعاقد بمصاريف  
عوقبها ، ويقصن المصرف العراقي للتجارة اجور المفاوضين .

عبدالمجيد  
عبدالمجيد

أمين العام لمجلس الوزراء وكالة  
٢٠١٠/٧/١٨





Ministry of Economy  
Ministry of Planning

قرار

مجلس الوزراء

رقم ( ١١٠ ) لسنة ٢٠٠٩

قرار مجلس الوزراء بجمعه الثالثة عشرة الإحتفالية ، المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ . ما يأتي :-  
الموافقة على آلية فتح الإحتياجات المستندية المقررة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية بموجب كتابها ذي العدد : س.د/١٨/ والمؤرخ في ٢٠٠٩/١/١٣ . وإلغاء قرار مجلس الوزراء المتخذ في الجلسة الخامسة الإعتيادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ للمصدر بإعلام الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد س.د/١٠/١٩٢٢ والمؤرخ في ٢٠٠٨/١/٢٩ وكتاب لجنة الشؤون الاقتصادية ذي العدد : س.د/٢٧١/ والمؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٤ .

علي مصطفى إسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠٠٩/٤/١٤